الأنباء
الخميس 31 يناير 2019
لمشاهدة الصفحة PDF

20 ٪ زيادة ودائع العملاء والمؤسسات المالية إلى 1,8 مليار دينار

12,7 مليون دينار أرباح «وربة» خلال 2018.. بنمو 71٪

أعلن بنك وربة في بيان صحافي أمس عن نتائجه المالية حتى 31 ديسمبر من العام 2018، حيث حقق صافي أرباح قدرها 12,73 مليون دينار مقارنة بـ 7,454 ملايين دينار في الفترة نفسها من العام الذي سبقه، وذلك بنسبة نمو 71٪،وبلغت ربحية السهم 7,06 فلوس بنسبة زيادة 53٪ .

وجاءت هذه الأرباح نتيجة نمو الإيرادات الإجمالية، التي تحققت بفضل الأداء القوي لجميع القطاعات، حيث بلغت 88,531 مليون دينار بارتفاع 45٪ مقارنة بالفترة ذاتها من 2017، فيما ارتفعت الإيرادات التشغيلية بنمو 30٪ وبلغت 49,5 مليون دينار مقابل 38,1 مليون دينار في الفترة ذاتها من 2017، في حين زادت ودائع العملاء والمؤسسات المالية بنسبة 20٪ لتصل إلى 1,888 مليار دينار، بينما ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 24٪ لتسجل 2,193 مليار دينار.

في معرض تعليقه على نتائج البنك، قال رئيس مجلس إدارة بنك وربة عبدالوهاب الحوطي: «حقق بنك وربة خلال 2018 نقلة نوعية في النمو والتوسع على جميع الصعد والعمليات المصرفية، فخلال عام 2018، شهدت عمليات البنك نموا متصاعدا محققا إنجازات نوعية قد أسفرت عن استراتيجيته التنموية وأوجبت تغيير علامته التجارية لتعكس هذا النمو المتصاعد، يضاف إليها طبعا التقيد المطلق بالقيم التي يرتكز عليها أداؤنا وتشكل مرجعا صلبا لكل عملياتنا وفق الشريعة الإسلامية السمحة»، مضيفا «ان بنك وربة اليوم ينمو بشكل حثيث لجهة قاعدة عملائه من أفراد وشركات وأيضا لجهة محفظته التنموية والاستثمارية، وبناء عليه، فإننا نستطيع اليوم وبكل ثقة أن نؤكد أن بنك وربة الخيار الأفضل للعملاء في قطاع الصيرفة الإسلامية والمؤسسة المصرفية الإسلامية الموثوقة لدى العملاء والمستثمرين».

وأكد الحوطي إصرار بنك وربة تصدر القطاع المصرفي الرقمي وضخ الاستثمارات اللازمة في هذا الإطار لابتكار حلول مصرفية رقمية تواكب النمو في القطاع المصرفي العالمي وتلبي طموحات العملاء المتطلعين إلى خدمات مصرفية رقمية تتسم بالمرونة، السرعة والأمان. وختم الحوطي كلمته بالقول: «إننا مع نهاية عام 2018، نكون قد وفينا بوعودنا إلى عملائنا حيث استطعنا أن نميزهم بباقة من الخدمات والحلول المصرفية الحصرية ساهمت في إغناء هذا القطاع النامي بسرعة، وبالطبع لا يسعنا هنا إلا أن نتوجه بالشكر والتقدير إلى فريق عمل بنك وربة من إدارة حكيمة وموظفين مخلصين لم يدخروا جهدا في تعزيز روح الفريق وتحقيق النمو والتطور النوعي لبنك وربة الذي يفتخر بهم كشركاء في النجاح ويثمن إنجازاتهم».

إلى غير ذلك، ارتفع إجمالي أصول البنك بفضل استراتيجيته التوسعية في السوق المحلي والإقليمي والاستثمار في أصول عالية الجودة وقليلة المخاطر حيث بلغت قيمتها 2,193 مليار دينار، في حين شهدت المحفظة التمويلية نموا ملحوظا وسجلت 1,60 مليار دينار بنسبة زيادة 27٪ عن رصيد المحفظة كما في 31 ديسمبر 2017. وكنتيجة لجودة المحفظة التمويلية فقد بلغت نسبة التمويل المتعثر في البنك 1,39٪ كما في 31 ديسمبر 2018.

من جهته، أعرب الرئيس التنفيذي لبنك وربة شاهين الغانم عن اعتزاز إدارة البنك بالنتائج المشرفة التي حققها وربة حتى 31 ديسمبر 2018، مؤكدا أنها جاءت خلاصة عمل دؤوب على مدار العام أسفر عن نمو منقطع النظير على صعيد جميع العمليات، تقدمتها زيادة رأس مال البنك في ديسمبر الماضي 50٪ والتي شهدت تغطية مساهمي البنك لكامل الأسهم المطروحة والبالغة 500 مليون سهم بسعر 180 فلسا للسهم، منها 100 فلس قيمة اسمية و80 فلسا علاوة إصدار، ليصبح إجمالي قيمة الطرح 90 مليون دينار (50 مليون قيمة اسمية + 40 مليون علاوة إصدار)، كما بلغت نسبة تخصيص فائض الاكتتاب في أسهم الطرح المتبقية بعد تخصيص حق الأولوية نسبة 27,2٪. وهذه الزيادة تعتبر الداعم الأساسي لنمو عمليات البنك على المدى القصير، حيث سيتم استخدام عوائد الطرح في تعزيز قاعدة رأس مال البنك وذلك وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بمعيار كفاية رأس المال- بازل 3».

وأضاف: «إن زيادة رأسمال البنك تشكل سندا أساسيا في توسيع عمليات البنك ونموها وزيادة قدرته التمويلية لضمان دعم مستدام لقطاع الشركات والأعمال، وأيضا توسيع مشاركاته في عمليات تمويلية في السوق الكويتية، الإقليمية والعالمية، وهي عامل مساعد لضخ استثمارات إضافية في تطوير بنية البنك الرقمية وبالتالي تقديم خدمات مصرفية رقمية عالية الجودة وأيضا للتوسع الجغرافي عبر إنشاء وافتتاح فروع جديدة عبر أرجاء الكويت». ولفت الغانم إلى أن عام 2018 قد شهد قفزة نوعية في خدمات وحلول بنك وربة الرقمية لجهة الجودة والتطور مؤكدا على أنها قد لعبت دورا محوريا في تثقيف العملاء حول الخدمات الرقمية نسبة إلى ما يشهده تطبيق بنك وربة الإلكتروني «وربة أونلاين» من اقبال كبير. كما كانت للبنك العديد من الصفقات التمويلية في السوق الكويتية، الإقليمية والعالمية أيضا.

وذكر الغانم: «لقد كان عام 2018 مليئا بالنجاحات واستطعنا خلاله تحقيق تقدم نوعي في النمو والتوسع وهذا ما يضاعف من مسؤوليتنا تجاه عملائنا من جهة الالتزام بطرح حلول مصرفية بإمكانها أن تلقى قيمة مضافة على حياتهم، ولضخ الاستثمارات اللازمة للتوسع وتعزيز انتشار البنك. فالثقة التي يحظى بها بنك وربة اليوم بين أوساط العملاء -المساهمين والمستثمرين- هي مصدر فخرنا ولن ندخر جهدا في تعزيزها وتوثيق عراها بكل ما أوتينا من عزم كما نعدهم بالمزيد من النمو والتطور في عام 2019، شاكرين ثقتهم بأدائنا».

عبدالوهاب الحوطي

شاهين الغانم

الحوطي: البنك حقق نقلة نوعية في النمو والتوسع على جميع الأصعدة والعمليات المصرفية

الغانم: المرحلة المقبلة ستشهد توسعات في الاستثمار والتمويل بمشاريع كبرى محلياً وإقليمياً

علامة تجارية تلبي التطور

استوجبت إنجازات بنك وربة في عام 2018 تغيير هويته التجارية التي نتجت عن جملة من التطورات ومؤشرات النمو المتصاعدة التي شهدها البنك على صعيد كافة عملياته وقد صممت الهوية الجديدة لبنك وربة وفق معايير التطور والنمو والتميز في الحلول والخدمات المصرفية الإلكترونية. والهوية الجديدة تلعب دورا محوريا لمواكبة التطورات التي تشهدها صناعة الصيرفة الإسلامية باستمرار، وليعكس التزام البنك الكلي بتقديم خدمات مصرفية من الطراز الأول إلى عملائه. وترتكز هوية بنك وربة الجديدة على ثلاثة أسس تتمحور حول الالتزام التام بتعاليم الشريعة الإسلامية السمحة يليها الصدق في التعامل والشفافية بما يوثق العلاقات مع العملاء على مبدأ الثقة المتبادلة والعمل على إنمائها باستمرار وتعزيز مسؤولية البنك الاجتماعية التي تحتل حيزا كبيرا في استراتيجيته التنموية. وتعكس أيضا الهوية الجديدة التطور النوعي في البنية الرقمية للبنك التي بواسطتها يستطيع عملاء بنك وربة اليوم إنجاز معاملاتهم المصرفية بوقت قياسي وبسرعة ودرجة أمان عالية في أي زمان ومكان. وهذا التقدم المميز يواكب الاتجاه العالمي في تطبيق أحدث التقنيات في الخدمات المصرفية في وقت أصبحت فيه الهواتف الذكية بمنزلة بنك افتراضي يوفر الوقت والجهد على المستخدمين.

تطوير البنية الرقمية

دأب بنك وربة خلال عام 2018 على تعزيز قدراته الرقمية ودعم البنية التحتية، حيث من المتوقع أن تشهد الفترة المقبلة، المزيد من إطلاق الحلول والخدمات والمنتجات المصرفية الرقمية الإسلامية إضافة إلى عزم البنك استثمار جزء من زيادة رأس المال في تطوير بنيته الرقمية لكي تواكب التطورات العالمية وتغني السوق بمنتجات مصرفية رقمية قل نظيرها. وفي هذا السياق قال الغانم: «إن بنك وربة خلال عام 2018 قد ضاعف جهوده في تطوير محفظته للخدمات الرقمية مضيفا إليها عددا من الخدمات والحلول المصرفية النوعية تعتمد على أحدث التقنيات الرقمية وترتكز على معايير توفير الجهد والوقت على العميل: ومن هذه الخدمات، خدمة «تمويل اكسبرس» الحصرية التي يستطيع من خلالها الراغبون في الحصول على تمويل شخصي سواء أكانوا من عملاء بنك وربة أم من غير العملاء.

أرقام ذات دلالة

45٪ نمو الإيرادات الإجمالية إلى 88,5 مليون دينار

24٪ ارتفاع إجمالي الأصول لتسجل 2,19 مليار دينار

27٪ ارتفاع صافي المحفظة التمويلية إلى 1,6 مليار دينار

1,39٪ نسبة التمويل المتعثر في البنك

2018.. محفظة البنك التمويلية تصعد بقوة

شهد عام 2018، نموا ملحوظا في محفظة بنك وربة التمويلية، حيث ساهم في تأمين تسهيلات تمويلية والنجاح في تنفيذ العديد من الصفقات التمويلية والاستثمارية على الصعيدين المحلي والدولي.

فعلى الصعيد المحلي، كانت للبنك مساهمات متميزة في تمويل مؤسسات اقتصادية وطنية منها شركة ناقلات النفط الكويتية، ومشروع «حلبة الكويت للسيارات»، والمشاركة في تمويل ثنائي العملة لمجموعة الصناعات الوطنية.

وفي الأسواق الدولية أيضا، وسع بنك وربة نطاق تسهيلاته التمويلية، منها: الثنائية والمتعددة الأطراف، وبما في ذلك تمويل لشركة Turkiye Finans Bankasi A.S. من خلال تسهيلات ثنائية العملة بالدولار الأميركي. ومن حيث التمويل الجماعي، فقد شارك بنك وربة في توفير تمويل مشترك لصالح شركة NMC Healthcare LLC، وبنك Vankif التشاركي التركي، وVankif Katilim Bankasi، ولشركة Byrne Equipment Rental LLC علاوة على ذلك، قام بنك وربة برفع معدل السيولة من خلال صفقة مرابحة آمنة مع البنك البريطاني- HSBC. كما شهد البنك خلال التوسعة في الأشهر الأولى من العام، إبرام أول صفقة مبادلة سعر الربح مع المؤسسة العربية المصرفية.

وصلت إلى ثالث أعلى مستوى خلال السنوات العشر الماضية خلال 2018

«بيتك»: 48٪ نمو التداولات العقارية إلى 3,8 مليارات دينار

قال تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي (بيتك) إن التداولات العقارية قفزت بنهاية عام 2018 إلى مستوى مرتفع بلغ 3,8 مليارات دينار بزيادة 48٪ عن حجمها في 2017، ووصلت التداولات إلى ثالث أعلى مستوى في السنوات العشر الماضية، بعد مستواها الاستثنائي الذي اقترب من 4,9 مليارات دينار في 2014، ويلاحظ اتجاها تصاعديا للتداولات العقارية بداية من 2016.

واعتبر التقرير أن هذا الأداء المتميز في 2018 يأتي مدفوعا بزيادة ملحوظة في القطاع الاستثماري، إذ وصلت قيمته 1,7 مليار دينار مقابل 702 مليون دينار في 2017، وشهد عام 2018 ثاني أعلى مستوى لتداولات القطاع بعد أدائه الاستثنائي حين تخطت قيمته 2,1 مليار في 2014، وتجاوز العقار الاستثماري بشكل استثنائي تداولات السكن الخاص في 2018 إذ بلغت تداولات السكن الخاص 1,3 مليار دينار بزيادة سنوية 3٪، فيما بلغت تداولات العقار التجاري 585 مليون دينار مرتفعة 63٪ عن 2017.

وقد ارتفع عدد التداولات العقارية إلى أعلى مستوى في الأربعة أعوام الماضية حين بلغت 6,361 صفقة بزيادة 20٪ عن عددها في 2017، مع ارتفاع عدد صفقات السكن الخاص إلى 4,318 صفقة بنسبة 10٪ والعقار الاستثماري إلى 1,791 صفقة بنسبة 57٪ والتجاري إلى 132 صفقة بزيادة 86٪ على أساس سنوي.

وقد اختتمت التداولات العقارية عام 2018 بأداء لافت شهدته في ديسمبر ووصلت فيه إلى واحد من أعلى مستوياتها مرتفعة بنسبة 81٪ على أساس شهري مع زيادة ملحوظة في كل القطاعات العقارية، صاحبها ارتفاع عدد الصفقات المتداولة لنحو 700 صفقة، بزيادة شهرية 46,4٪ نتيجة لزيادة عدد تداولات القطاعات المختلفة بشكل ملحوظ، بالتالي تضاعفت على أساس سنوي قيمة التداولات في ديسمبر مدفوعة بارتفاعها في القطاع الاستثماري يليه باقي القطاعات مصحوبة بارتفاع وصل إلى 91٪ في عددها، مع زيادته في القطاعات المختلفة على أساس سنوي. واضاف التقرير أن مؤشر متوسط قيمة الصفقة الإجمالية قفز في ديسمبر مسجلا زيادة شهرية 23٪، مرتفعا 51٪ على أساس سنوي، وقد ارتفع مؤشر متوسط قيمة الصفقة في القطاعات المختلفة منها السكني بنسبة 10٪ والتجاري بنسبة 148٪، فيما تراجع في قطاع وحيد وهو الاستثماري على أساس شهري 27٪، في حين على أساس سنوي لم يشهد متوسط قيمة الصفقة في قطاع السكن الخاص تغيرا عن ديسمبر 2017 فيما تضاعف في القطاع الاستثماري في حين تراجع المؤشر بشكل كبير في القطاع التجاري.

وزادت قيمة التداولات في القطاعات العقارية في ديسمبر من حيث القيمة، فقد ارتفعت في السكن الخاص بنسبة 47٪، مع زيادة 33٪ لعدد صفقاته بالتالي زاد متوسط قيمة الصفقة في هذا القطاع 10٪ على أساس شهري، أما تداولات القطاع الاستثماري فقد زادت قيمتها بنسبة 23٪ وعددها 69٪ برغم ذلك انخفض متوسط قيمة الصفقة في هذا القطاع على أساس شهري بنسبة 27٪، في حين قفزت قيمة تداولات القطاع التجاري إلى أعلى مستوياتها لتبلغ 147 مليون دينار في ديسمبر مقابل 10 ملايين دينار في نوفمبر وتضاعف عددها 6 مرات لذلك ارتفع متوسط قيمة الصفقة 146٪ على أساس شهري، أما على أساس سنوي فقد استقر متوسط قيمة الصفقة في القطاع السكني فيما تضاعف في القطاع الاستثماري مسجلا زيادة 114٪ في حين سجل في التجاري انخفاضا نسبته 88٪ على أساس سنوي.

التداولات العقارية الإجمالية

وأوضح التقرير أن التداولات العقارية قفزت في نهاية ديسمبر إلى أعلى مستوياتها فبلغت حوالي 542 مليون دينار مسجلة زيادة شهرية 81٪ عن 300 مليون دينار قيمتها في نوفمبر، مواصلة بذلك اتجاهها التصاعدي القوي الذي بدأته من عدة أشهر، ويعود نشاطها اللافت في ديسمبر لارتفاع ملحوظ في تداولات القطاعات العقارية المختلفة بقيادة القطاع التجاري الذي سجل أعلى نسبة ارتفاع يليه القطاع الاستثماري الذي تعد قيمته هي الأعلى بين القطاعات كما يأتي السكن الخاص أيضا بزيادة ملحوظة في ديسمبر، كذلك يلاحظ أنه للمرة الخامسة في العام الحالي والثالثة على التوالي سجلت البيانات تداولات على قطاع الشريط الساحلي قدرها 12 مليون دينار، بالتالي سجلت تداولات القطاعات زيادة سنوية بنسبة 189٪ مقتربة بذلك في ديسمبر 2018 من ثلاثة أضعاف قيمتها في ذات الشهر من 2017، مع ارتفاع قيمة وعدد التداولات في القطاعات المختلفة بشكل لافت. وقفز مؤشر متوسط قيمة التداولات العقارية اليومية إلى 27 مليون دينار في اليوم مقابل 15 مليون دينار في اليوم لشهر نوفمبر بزيادة 81٪، يأتي هذا مع زيادة عدد أيام التداول إلى 22 يوم عمل في ديسمبر مقابل 20 يوما في نوفمبر، في حين يعد مؤشر متوسط قيمة التداول اليومي في ديسمبر 3 أضعاف حجمه في ذات الشهر من 2017 الذي سجل 9 ملايين دينار في اليوم.

وبلغت التداولات العقارية بالعقود حوالي 477 مليون دينار في ديسمبر بزيادة 74٪ عن 274 مليون دينار قيمتها في نوفمبر، بينما زادت في ديسمبر بنسبة 173٪ على أساس سنوي، في حين زادت تداولات الوكالات البالغة 65 مليون دينار في ديسمبر لواحد من أعلى مستوياتها بنسبة زيادة شهرية 151٪، لتصل إلى نحو 6 أضعافها في ديسمبر 2017.

1,7 مليار دينار تداولات القطاع الاستثماري

3٪ ارتفاع تداولات السكن الخاص إلى 1,3 مليار دينار

63 ٪ نمو تداولات العقار التجاري إلى 585 مليون دينار

مؤشر متوسط قيمة الصفقة قفز 51٪ على أساس سنوي في ديسمبر

رأي

سيد هاشم الموسوي - باحث دكتوراه - إدارة التقنية والابتكار
جامعة الخليج العربي - مملكة البحرين

التعلم التوافقي

عملية التعلم والحصول على نتائج تؤدي إلى معرفة جديدة تمر بتغيرات كبيرة إلى يومنا هذا، وعلى الرغم من صعوبة استيعاب بعض هذه التغيرات في المجال التعليمي، إلا أن هناك الكثير من النماذج التعليمية قد شقت طريقها إلى المؤسسات التعليمية وكذلك للمؤسسات غير التعليمية حيث يكون استيعاب واستخدام المعرفة والمفاهيم الجديدة أمرا ضروريا للحفاظ على بقائها ونشاطها.

في هذه الأثناء، ومع تزايد حقول المعرفة وتطور المنظمات الإنسانية في عالمنا المعاصر، أصبحت للقضايا والمسائل العلمية المعقدة تأثيرات اجتماعية واقتصادية عميقة على المجتمعات والأفراد. ونتيجة لذلك، قد تصبح عملية التعلم شائكة في بعض المجالات والحقول المهمة كالابتكار ونقل التقنية والعولمة بالإضافة إلى القضايا المتعلقة بالبيئة والمناخ والتي تبين من خلالها أن المنظومة التعليمية اليوم بحاجة ماسة إلى طرق مبتكرة في طرح المسائل العلمية المعقدة التي غالبا ما تخضع لاختلافات كبيرة وطرق متعددة في استيعابها وهو الشيء الذي يعطل التعامل معها ويعرقل تطبيقاتها المجدية.

من هذا المنطلق وبإشراف عميد كلية الدراسات العليا وأستاذ التقنيات الحيوية في جامعة الخليج العربي أ.د.محمد دهماني فتح الله وبمشاركة الزملاء الباحثين في برنامج الدكتوراه لإدارة التقنية والابتكار، نشرت المجلة الأميركية للبحوث التربوية ورقة علمية تطرح «التعلم التوافقي» كمفهوم تربوي جديد مع تطوير طريقة مبتكرة لتطبيق هذا المفهوم في تدريس المسائل المعقدة لطلبة الدراسات العليا.

ولهذه الدراسة دور مهم في إنشاء مفهوم «التعلم التوافقي» Consensual Cooperative_Learning بحيث تم طرح طريقة مبتكرة لتعليم وتعلم المسائل المعقدة، بالإضافة إلى إظهار فائدة الجمع بين مختلف عمليات التعلم، مثل التعلم الذاتي الفردي Individual Self_Learning والتعلم الذاتي التعاوني Cooperative Self_Learning.

وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن جميع طرق البحث عن المعلومات وإدارة البيانات ومناقشة الجوانب المختلفة لأي موضوع تحتاج إلى أن تكون موجهة بحكمة نحو الانسجام والتفاهم التوافقي. حيث يعتمد ذلك بشكل كبير على طريقة بناء المعلم لأنماط تفاعل المتعلمين فيما بينهم خلال مرحلة التعلم الذاتي التعاوني.

وفي هذا الصدد، نستذكر نظرية المعرفة الإسلامية والتي كانت مسؤولة عن ازدهار ثقافة التفكير العلمي العقلاني الذي شمل أيضا مجالات على الصعيدين النظري والعملي كفكر ابن رشد الذي كان مدخلا مهماً لمفهوم التوافق والإجماع من خلال ما طرحه على سبيل المثال في كتابه «بداية المجتهد ونهاية المقتصد» والذي يبين فيه مواضع اتفاق وإجماع العلماء في المسائل الشرعية وأكد بذلك تأثير التوافق والإجماع في أن يؤلف بين قلوب أفراد الأمة الإسلامية ويساعد على جمع كلمتها.

وفي النهاية، يمكننا استخلاص ان لتوسع مفهوم «التعلم التوافقي» دورا فعالا بسد الفجوة بين طرق وأساليب التعليم عبر إدخال الجانب التوافقي في تحقيق الإدراك والفهم المشتركين لمواجهة المسائل العلمية المعقدة في مختلف المجالات والقضايا المعاصرة.

يعتبر نشر هذا العمل في مجلة الجمعية الأميركية للبحوث التربوية إنجازا جديدا ودليلا واضحا على القيمة العليمة العالية لهذا الموضوع الهام لاسيما أن النشر في هذه المجلة يعتبر نشرا في إحدى أفضل بوابات النشر العالمية.